خلال تكريم مجلة «غلوبال فاينانس» الأميركية

محافظ بنك الكويت المركزي ضمن أعلى عشرة محافظين تقييما على مستوى العالم

كرمت مجلة (غلوبال فاينانس) الاميركية امس السبت محافظ ورئيس مجلس ادارة بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل ضمن محافظي البنوك المركزية الاعلى تقييما على مستوى العالم والذين بلغ عددهم هذا العام 10 محافظين.

واقيم حفل التكريم على هامش فعاليات الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقدة حاليا في جزيرة بالي باندونيسيا حيث تصدر المجلة في تقريرها السنوي منذ عام 1994 أداء محافظي البنوك المركزية في 85 دولة رئيسية بالاضافة الى الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي لشرق الكاريبي وبنك دول وسط أفريقيا والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا. وتعتمد الدرجات وفق تقييم (غلوبال فاينانس) على مقياس من (ايه) الى (اف) للنجاح في مجالات مثل السيطرة على التضخم وأهداف النمو الاقتصادي واستقرار العملة وادارة أسعار الفائدة حيث يمثل التصنيف (ايه) أعلى درجة ويعني أداء ممتازا نزولا الى تصنيف (اف) الذي يمثل الفشل الذريع. وبهذه المناسبة قال الدكتور الهاشل في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان جهود بنك الكويت المركزي في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية العالمية حازت على شهادات وتقدير من جميع المؤسسات المالية الدولية والاقليمية. واضاف ان جهود (المركزي) مستمرة في مجال الاشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية الى تعزيز متانة وحدات هذا القطاع وترسيخ اجواء الاستقرار المالي والنقدي عبر تكثيف الجهود الاشرافية والرقابية على وحدات هذا القطاع على نحو يرفع قدرته على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني. وكانت المجلة اعلنت على موقعها الالكتروني محافظي البنوك المركزية الذين حصلوا على درجة (ايه) في تصنيفها حيث شملت القائمة كلا من الدكتور الهاشل واستراليا وتشيلي اضافة الى دولتين عربيتين هما لبنان والمغرب.

الهاشل يستلم الجائزة

«الأهلي المتحد» يجري السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي

أجرى البنك الأهلي المتحد السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، وهو برنامجالجوائز الأول في الكويت المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذى يقدم أكبر قيمة جوائز لأكبر عدد من الفائزين، حيث يتيح لعملاء حساب الحصاد الإسلامي الدخول في السحب على 26 جائزة أسبوعية تتكون من جائزة كبري بقيمة 25،000 دينار كويتي ، بالإضافة إلى 25 جائزة قيمة كل منها 1000 دينار كويتي ، فضلا عن 4 جوائز ربع سنوية بقيمة 250،000 د.ك للرابح والذى يمكنه تحقيق حلم العمر بالسفر أو الدراسة في الخارج أو امتلاك المنزل والسيارة التي طالما حلم بها.

وبهذه المناسبة أوضح البنك الأهلي المتحد:"إننا بهذا السحب نضيف إلى قائمة الفائزين بجوائز الحصاد الإسلامي 26 رابحا جديدا ليصل بذلك عدد العملاء الفائزين إلى أكثر من 1300 فائز سنويا.

وقد أسفر السحب الأسبوعي على حصولأحمد إدوان أحمدعلىالجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 25،000 دينار كويتي.

بالإضافة إلى حصول 25 فائزا على 1000 دينار كويتي لكل رابح وهم: أحمد محمود غلوم، دانة فهد البالول، سبيكة عبدالعزيز بوعبيد، رياض سالم إدريس، محمد حسن السالم، عبدالعزيز بليدان شكبان،أمير عبدالحميد الصايغ،رائد جاسم الأستاذ، شهد ناجي العتيبي،عبدالله أحمد المشاري، نايفمطر العازمي ، محمد عبدالرحمن العمار، محمد حسن السالم،بدر خلف المطيري، مرفت يسري عبدالعزيز،حنان صالح البالول،مجبل عبدالواحد الهندال،خليفة أحمد الراشد،عبدالله عبدالرحمن محمد، عبدالشهيد حبيب عبدالله، ميرزا ابراهيم الغسرة، محمد عبدالله جمعة،زينال عبدالجليل محمد، ومحمد تقاوي.

وتتلخص شروط الاستفادة من السحوبات على جوائز برنامج الحاد الإسلامي في فتح الحساب بقيمة 100 دينار كويتي، علماً بأن عملاء حساب الحصاد في الكويت والبحرين مؤهلين للمشاركةفي سحوبات الحصاد على الجوائز طبقا لشروط وأحكام البرنامج.

وأضاف البنك: " هناك العديد من فرص الفوز الكبرى ما زالت بانتظار عملائنا الحاليين وكل من يرغب بفتح حساب الحصاد الإسلامي لدى البنك الأهلي المتحد والمضاف إلى برنامج الجوائز للاستفادة من فرص الفوز الكبرى التي يقدمها البنك الأهلي المتحد.

«الخليج» يعلن إطلاق حملة «اركض»

أحمد الأمير وأحمد الماجد وسلمى الحجاج و أنور الحساوي

أعلن بنك الخليج عن تعاونه مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي ضمنمبادرات "ماراثون بنك الخليج 642" في الحملة التابعة للجمعية اركض وساعدهم، التي تستهدف تشجيع الناس على التبرع المالي لمساعدة المرضى غير القادرين على دفع تكاليف الرعاية الصحية في الكويت.

ومن المقرر أن تستخدمتلك التبرعات فيتوفير الأجهزة الطبية مثل: دعامات القلب وأجهزة القوقعةوسماعات الأذن والكراسي المتحركة الكهربائية إلى جانب بطاريات القلب. ويمكن لمن يرغب في دعم الحملة التبرع عبر الإنترنت بالنقر على رمز الحملة في الموقع الإلكتروني للماراثون أو من خلال الرابط.https://donation.krcs.org/ar-KW/Campaignوستتوفرمساحة مخصصة للتبرع على مدار 4 أيام قبل الحدث وخلال الماراثون.

قال أحمد الأمير– مساعد مدير عام الاتصالات الخارجية في بنك الخليجبمناسبة هذه الشراكة: "يتعاون القائمون على ماراثون بنك الخليج 642 سنوياً مع مؤسسات خيرية رائدة في سبيل رفع الوعي بقضايا إنسانية جديرة بالاهتمام. وهذا العام، يسر بنك الخليج التأكيد على شراكته معجمعية الهلال الأحمر الكويتي والمساهمة في حملتهم لمساعدة الأفراد المحتاجين إلى الرعاية الصحية، ومنهم الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقات."

وأردف الأمير: "نتقدم بجزيل الشكر لجمعية الهلال الأحمر الكويتي على دعمهم، ونتمنى أن تواصل هذه المبادرة دورها في توفير منصة لتحفيز أفراد المجتمع على دعم هذه الحملة الجديرة بالاهتمام، وبما يسهمفي الوصول إلى مجتمعات ذات قدرات أكبر."

ومن جهتها، قالت لمي العثمان – مديرة تنمية الموارد في جمعية الهلال الأحمر الكويتي: "يسرنا التعاون مع بنك الخليج ضمن مبادرات ماراثون بنك الخليج 642 لهذا العام، بهدف رفع مستوى الوعي تجاه القضاياالمهمة، ومساعدتنا على بلوغ هدفنا المتمثلفي توفير المساعدات الطبية اللازمة لمن في أمس الحاجة إليها."

في عام 2017، حقق "ماراثون بنك الخليج 642" نجاحاً غير مسبوق، حيث شهد حضورأكثر من 6000 شخص، يمثلون أكثر من 130 جنسية. وهذا العام، ستنطلق فعاليات الدورة الرابعة من "ماراثون بنك الخليج 642"يوم 17 نوفمبر المقبل، ووفقاً للصدى الواسع الذي أحدثه الماراثون، نتوقع أن تنمو نسبة المشاركة خلال هذا العام. لقدرسّخ"ماراثون بنك الخليج 642" مكانة دولة الكويت على خريطة الفعاليات الرياضيةالعالمية، حيثيعتبر سباق الطريق الوحيد في دولة الكويت الذي يحظى باعتماد الاتحاد الدولي لسباقات الماراثون وسباقات المسافات والاتحاد الدولي لألعاب القوى.

أكدوا أن الكويت تقدمت خطوة جديدة بعد إصدار تعليمات الدفع الإلكتروني

مصرفيون: «فينتك» ضرورة لمواكبة مستجدات الصناعة المالية العالمية

- الغيث: «الوكلاء» هم كل مؤسسة مالية تأخذ شكل شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة
- الماجد: واحد من كل ثلاثة أشخاص يستخدمون هواتف ذكية في وسائل الدفع الإلكتروني
- نيلسون: «الدراسات المصرفية» قادر على مواكبة المستجدات المعاصرة وتدريب الخريجين الجدد

احدث تزاوج التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال مع القطاع المالي ثورة نتج عنها طفرة في عدد شركات الخدمات المالية المتنوعة التي تعتمد على التكنولوجيا لتنافس بذلك المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك على تقديم خدمات وسائل الدفع والاقتراض وتحويل الاموال.

وتزايد عدد تلك الشركات ومشاريع الخدمات المالية بصورة مطردة عقب الازمة المالية العالمية عام 2008 وباتت تقدم حلولا مبتكرة في مجال المعاملات المالية بقطاع التكنولوجيا المالية واطلق عليها اسم (فينتك) وهي اختصار ودمج لكلمتين باللغة الانكليزية وهما (فاينانشال وتكنولوجي).

ويشمل القطاع الاقتصادي (فينتك) معظم الشركات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية كالتي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية مثل البنوك وشركات التأمين على غرار خدمات الدفع الإلكتروني وتحويل الأموال والتأمين والاقتراض والتمويل (على غرار التمويل الجماعي) والادخار إضافة الى خدمات الاستثمار والتداول (منصات وتطبيقات التداول على الانترنت).

وخطت الكويت خطوة جديدة في هذا المجال بعد اعلان بنك الكويت المركزي نهاية شهر سبتمبر الماضي عن اصدار تعليمات خاصة بالدفع لإلكتروني جاءت تنفيذا للقانون (20 /2014) الذي حدد مسؤولية هذه الشركات وعملها في الكويت ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لانطلاق هذه الصناعة في البلاد التي تعد العدة لتكون مركزا ماليا واقتصاديا عالميا.

وحددت تعليمات بنك الكويت المركزي نطاقا عمليا وآليات مراقبة واشراف على شركات الدفع الالكتروني والتي تم تقسيمها الى قسمين: الاول يشمل مزاولي النشاط (الدفع الالكتروني) والآخر يشمل (الوكلاء) الذي ستندرج فيه شركات ال (فينتك) على ان يتم تسجيل هذه الشركات في سجل (قيد) لدى (المركزي) بهدف جعلها ضمن نطاق اشرافه ومراقبته وموائمة للقوانين والتشريعات والانظمة المرعية.

وفي هذا السياق أكد مصرفيون ان تطوير البنية التحتية والتشريعية لدخول صناعة (فينتك) يعد اساسيا لمواكبة التطورات والمستجدات في صناعة المال العالمية واللحاق بالركب مع توجه البلاد للتحول الى مركز مالي وتجاري عالمي يواكب اخر مستجدات القطاع المالي وتطوراته التقليدية والتكنولوجية.

وقال هؤلاء المصرفيون في لقاءات متفرقة مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) امس السبت إن الكويت بدأت التحضيرات لاعداد الكوادر البشرية والبنية التشغيلية لبدء هذه الشركات مزاولة نشاطها في البلاد في إطار القانون والمراقبة والاشراف.

ومن جهته ذكر المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والاعمال المصرفية في بنك الكويت المركزي انور الغيث ل (كونا) ان شركات (فينتك) تسجل في قيد البنك المركزي ضمن (وكلاء) لأنها لا تملك البنية التحتية التكنولوجية وستستعين بالبنى التحتية للبنوك المحلية او شركات الاتصال او شركة الخدمات الالية المصرفية المشتركة (كي.نت).

واضاف الغيث ان تعليمات (المركزي) الاخيرة في مجال الدفع الالكتروني التي اصدرها نهاية سبتمبر الماضي عرفت (مزاول النشاط) بأنه كل مؤسسة مالية مصنفة كشركة مساهمة تم قيدها بسجل (المركزي) للقيام بكل او بضعة اوجه اعمال نظم الدفع والتسوية الالكترونية سواء المتعلقة بتشغيل نظم الدفع والتسوية الالكترونية او تقديم الخدمات او اية اعمال اخرى.

وافاد بان (الوكلاء) هم كل مؤسسة مالية تأخذ شكل شركة مساهمة او ذات مسؤولية محدودة تم قيدها في سجل (المركزي) وتجري عمليات تسوية عن طريق النظام مشيرا الى ان الفرق بين (مزاول النشاط) و(الوكيل) يتمثل في امتلاك (المزاول) لبنى تحتية خاصة بالدفع الالكتروني وهو ما تمتلكه البنوك وشركات الاتصالات اضافة الى شركة الخدمات المصرفية الالية المشتركة (كي. نت).

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في (بنك بوبيان) عادل الماجد ل (كونا) ان الدراسات المتخصصة اشارت الى ان واحدا من كل ثلاثة اشخاص يستخدمون هواتف ذكية في وسائل الدفع الالكتروني في 2007 مقارنة بواحد مقابل سبعة اشخاص في عام 2015. وأشار الماجد إلى دفع 450 مليار دولار خلال العام الماضي عبر هذه الوسائل في العالم متوقعا ان تصل الى تريليون دولار في العام المقبل.

وعن تحديات الاستغناء عن العنصر البشري مقابل استخدام هذه التقنيات كون القطاع المصرفي هو الاكبر في جذب العمالة الوطنية قال الماجد إن هذا القطاع بحاجة مستمرة الى العنصر البشري مهما تطورت التكنولوجيا لكنها ستؤثر على العمالة غير الكويتية مواكبة لسياسة الاحلال المتبعة في البلاد.

واوضح ان ثورة (فنتك) متسارعة حول العالم اذ ان البنوك الامريكية والاوروبية تطبقها في المجالات كافة من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم حلول مالية للشركات والدفع الالكتروني والتمويل والتأمين والاقراض وغيرها في حين يقتصر نشاط هذه الشركات في الكويت حاليا على الدفع الإلكتروني وتحويل الاموال.

وعن اصدار الكويت للتعليمات الخاصة بالدفع الالكتروني اعتبر الماجد ذلك خطوة اولى في طريق طويل لوضع التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية لهذه الصناعة كي تكون مقننة وتنسجم مع طرح البلاد في التحول الى مركز مالي وتجاري.

بدوره اعتبر مدير التدريب بالإنابة في (معهد الدراسات المصرفية) ديزمود نيلسون ل (كونا) ان المعهد قادر على مواكبة كل المستجدات المعاصرة في القطاع المالي ومستعد لتدريب الخريجين الجدد على أي تطورات او مستجدات في هذا المجال بما فيها تدريبهم على احتياجات السوق بمجال (فينتك).

واشار نيلسون الى ان هناك ثورة تطال هذه الصناعة في مختلف دول العالم مؤكدا ان الشباب الكويتيين قادرون على الابداع فيها لأنهم يستطيعون تلقي التدريبات اللازمة فضلا عن امكاناتهم ومعارفهم في مجال التكنولوجيا.

في أدنى مستوى لها منذ أربعة أشهر تقريباً

«بيان»: هبوط معدلات السيولة النقدية إلى 8.9 مليون دينار

قال تقرير بيان الاسبوعي الصادر امس واصلت بورصة الكويت أداءها السلبي واستمرت مؤشراتها الثلاثة في التراجع والاجتماع على الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي، حيث جاء ذلك في ظل تزايد الضغوط البيعية ، بالإضافة إلى عمليات جني الأرباح التي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، خاصة أسهم السوق الأول التي شهدت ارتفاعات جيدة في الآونة الأخيرة. هذا وقد تسببت حالة الفتور وضعف عمليات الشراء التي اتسمت بها تداولات البورصة في الأسبوع الماضي في هبوط معدلات السيولة النقدية بشكل واضح في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، لاسيما جلسة الأربعاء الماضي التي وصلت فيه السيولة إلى 8.9 مليون د.ك. فقط، وهو أدنى مستوى لها منذ أربعة أشهر تقريباً. وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع الماضي على انخفاض نسبته 1.09%، مغلقاً عند مستوى 5،257.16 نقطة، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي خسارة أسبوعية نسبتها 0.49%، حيث أغلق مع نهاية الأسبوع عند مستوى 4،718.42 نقطة، فيما أغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 5،065.81 نقطة بتراجع نسبته 0.89%.

وقد أثارت الخسائر المتتالية للبورصة واستمرار ضعف معدلات سيولتها النقدية وهبوطها إلى مستويات متدنية استغراب الكثير من المتداولين، ودفعت الأوساط الاستثمارية والاقتصادية إلى التساؤل عن أسباب فشل البورصة في الاستفادة من ترقيتها إلى الأسواق الناشئة وإدراجها في مؤشر فوتسي راسل أواخر الشهر المنقضي، فقد تكبدت البورصة خسائر بما يزيد عن 155 مليون د.ك. منذ ترقيتها وحتى الآن، كما تراجعت مؤشراتها الثلاثة (الأول والرئيسي والعام) أيضاً منذ الترقية وحتى نهاية الأسبوع المنقضي، وذلك بنسبة 0.60% و0.42% و0.54% على التوالي.

الجدير بالذكر أننا قد أشرنا في تقارير سابقة إلى أن ترقية البورصة لمصاف الأسواق الناشئة لن تتمكن وحدها من دعم السوق، ونصحنا بعدم الاعتماد على الترقية فقط في معالجة ضعف معدلات السيولة النقدية، خاصة إذا ما علمنا أن السيولة التي قد تتدفق إلى البورصة نتيجة الترقية ستتركز على عدد محدود جداً من الأسهم دون غيرها، وبالتالي فإن دور الترقية في دفع السوق للعودة إلى مكانته المرموقة سيكون محدود جداً؛ فسوقنا المالي لا يزال يفتقر إلى الكثير من العوامل التي من شأنها أن تعزز مستويات ثقة المستثمرين وتسهم في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء، فمن ناحية، تحتاج البورصة إلى الإسراع في إطلاق أدوات استثمارية جديدة تعمل على تحفيز السيولة وتسهم في زيادة قاعدة المستثمرين، إضافة إلى البدء في ممارسة نظام صانع السوق وتشجيع المزيد من الشركات على إدراج أسهمها بالسوق، ومن ناحية أخرى، فإن البيئة الاستثمارية العامة للدولة بحاجة أيضاً إلى إصلاحات اقتصادية عاجلة تساهم في عودة معدلات الثقة إلى مستوياتها المرتفعة، خاصة فيما يخص مسألة الإصلاح الاقتصادي وقدرة الحكومة على تنفيذ إجراءات هذا الإصلاح، وهو الأمر الذي أشارت إليه مجموعة (أكسفورد بيزنس جروب) في تقريرها الصادر خلال الأسبوع الماضي، حيث أكدت على وجود حاجة ملحة لمجتمع الأعمال في الكويت إلى الثقة، ليس فقط في البنية التحتية، ولكن أيضاً في الأطر التنظيمية التي في الغالب تحتاج إلى الإصلاح.

لذلك وبعد ترقية بورصة الكويت إلى الأسواق الناشئة، كان من المأمول أن يصبح المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه البورصة ملائماً للاستثمار بشكل عام، وأن يسهم في هذا الحدث في دعم شركات القطاع الخاص وإتاحة الفرصة أمامها للعودة من جديد إلى قيادة النشاط الاقتصادي، مما يساهم في عودة ثقة المستثمرين تدريجياً في المستقبل لبناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة ويتمتع بشفافية عالية، وعندئذ ستكون البورصة قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز سيولتها النقدية.

وبالعودة إلى أداء البورصة في الأسبوع الماضي، فقد تكبد السوق خسارة بلغت 255 مليون د.ك. تقريباً، حيث تراجعت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة بنهاية الأسبوع إلى حوالي 28.35 مليار د.ك. مقابل 28.60 مليار د.ك. في الأسبوع الذي سبقه، أي بخسارة نسبتها 0.89%. وبذلك قد تقلصت مكاسب البورصة منذ تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد لتصل إلى حوالي 490.50 مليون د.ك. بنسبة بلغت 1.76%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

ويرجع الأداء الضعيف الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي إلى عزوف بعض المستثمرين عن التداول، خاصة في ظل ترقب نتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الثالث من العام الجاري، بالإضافة إلى نشاط وتيرة عمليات جني الأرباح التي تشهدها البورصة منذ أسبوعين. وجاء ذلك بالتزامن مع تراجع مؤشرات التداول، حيث نقص إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 11.98% ليصل إلى 333.67 مليون سهم، فيما انخفض إجمالي قيمة التداول بنسبة بلغت 5.66% ليصل إلى 59.99 مليون د.ك.

وتركزت الضغوط البيعية التي شهدتها البورصة على العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وعلى رأسها الأسهم القيادية المدرجة في السوق الأول، وهو الأمر الذي انعكس على مؤشر السوق الأول الذي كان الأكثر تراجعاً بين مؤشرات السوق الثلاثة، حيث سجل خسارة نسبتها 1.09% في نهاية الأسبوع الماضي.

على صعيد آخر، شهدت تعاملات السوق خلال الأسبوع الماضي تداول نحو 147 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً، حيث ارتفعت أسعار 43 سهماً مقابل تراجع أسعار 88 سهم، مع بقاء 44 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5،257.16 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.09% عن مستوى إغلاق الأسبوع السابق، كما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 0.49%، بعد أن أغلق عند مستوى 4،718.42 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،065.81 نقطة بانخفاض نسبته 0.89%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 66.73 مليون سهم تقريباً، وذلك بانخفاض نسبته 11.98% عن مستواه في الأسبوع قبل السابق البالغ 75.81 مليون سهم، كما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 5.66% ليصل إلى 11.10 مليون د.ك تقريباً بعد أن بلغ 12.72 مليون د.ك. في الأسبوع قبل السابق.

- البورصة تكبدت خسائر بما يزيد عن 155 مليون دينار منذ ترقيتها وحتى الآن